مجلة علمية محكمة

مجـــلة البحـــوث والدراســـات الاقـتـصـاديـــة

العدد الأول (1) – 9/ 2016

- الإدارة العامة من منظور الحكم الرشيد
- دور إقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة خاصة عن ليبيا)
- مقومات نظام المعلومات المحاسبي للجمعيات الخيرية
- تحليل هيكل الإنفاق القومي والمستوى للأسعار في الإقتصاد الليبي خلال الفترة 1970- 2013
- The Impact of Oil Revenues on the Libyan Economy

مجلة دورية علمية محكّمة تعنى بنشر الإنتاج العلمي في مجال العلوم الاقتصادية والإدارية والمالية والسياسية، تصدر مرتين في السنة عن قسم البحوث والاستشارات والتدريب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس – ليبيا

www.geps.uot.ly/cres

مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية

العدد الأول – 2016/9

Journal of Research and Economical Studies (JRES)

1st ISSUE 9/2016

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ. د. أحمد المبروك بولسين

مدير هيئة التحرير

د. حميدة ميلاد أبورونية

عضو هيئة التحرير

د. فاطمة محمد أبوخريص

تصميم وتنفيذ

أ. طارق الصلاحي الصغير

الهيئة الاستشارية للمجلة

د. طارق الهادي العربي

د. عيسى صالحين فرج

د. رشيد الهادي مفتاح

د. سميرة محمد بونوارة

د. صابر المهدي الوحش

ا. فرج محمد بن لامة

- لا يجوز إعادة طبع البحوث المنشورة إلا في حالة الحصول على موافقة كتابية من قبل هيئة التحرير.
- البحوث تعبر عن رأي الباحثين ولا تعبر عن رأي هيئة التحرير بالضرورة.
- هيئة التحرير ترحب دائماً بكل ما يردها من دراسات وأبحاث علمية في مجال اختصاص المجلة.

الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة في ليبيا

د. إدريـس عبدالحميد الشريف[1]
أ. طارق محمـــود المزيني[2]
أ. خالد زيدان الفضـــلى[3]

المُلخص

حققت نظم التشغيل الإلكتروني مزايا متعددة في مجال تشغيل وتداول البيانات المحاسبية، وصاحب ذلك العديد من المشاكل المتعلقة بالرقابة علي البيانات الإلكترونية، وبكيفية حماية البيانات من الدخول غير المصرح به، لذا اهتمت هذه الدراسة بالتعرف علي فعالية آليات الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة في المصارف الليبية. ولتحقيق هدف الدراسة تم صياغة فرضية رئيسة واحدة، وعدد تسع فرضيات فرعية، وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية التي تستخدم المنظومة المصرفية الموحدة بمختلف المدن الليبية. وتستمد الدراسة أهميتها من أهمية دور الرقابة في النظم المصرفية الإلكترونية، وكونها أول دراسة من نوعها فيتوقع أن يستفيد من نتائجها ذوي العلاقة من المهتمين سواء في القطاع المصرفي أو الأكاديمي.

وقد استخدمت في الدراسة أداتين لتجميع البيانات اللازمة، هما الاستبيان والملاحظة، وإستخدم كلاً من الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لتحليل البيانات، وأشتملت فترة الدراسة على النصف الأول من سنه (2013)، ووفرت الدراسة دليل علمي بعدم فعالية آليات رقابة المنظومة المصرفية الموحدة في المصارف الليبية المشاركة في الدراسة. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال باستخدام منهجيات أخرى قد تساهم في زيادة المعرفة حول موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي، البيئة الألكترونية، منظومة المقاصة الإلكترونية.

1. د. إدريـس عبدالحميد الشريف، أستاذ مساعد، كلية الإقتصاد – جامعة بنغازي
2. أ. طارق محمود المزيني، محاضر، كلية الإقتصاد – جامعة بنغازي
3. أ. خالد زيدان الفضلى، محاضر، كلية الإقتصاد – جامعة بنغازي

1- المقدمــة

تعتمد المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها على تكنولوجيا المعلومات لإنجاز أعمالها ومعاملتها، وأصبح النظام المحاسبي بما يتضمنه من قواعد وإجراءات رقابية جزءً من نظام المعلومات الإلكتروني (رسلان والشيشنى، 2005). ونظراً إلى تطور بيئة العمل المحاسبي من النظام المحاسبي اليدوي، إلى النظام الإلكتروني نتجه عن ذلك صعوبة الإلمام بكافة مستجدات النظام المحاسبي، وأدى ذلك ايضاً إلى صعوبة فهم تدقيق البيانات داخل النظام، الأمر الذي دعي إلى التساؤل حول مدى كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية، مما تطلب ضرورة حدوث توجه نحو تطوير عملية الرقابة الداخلية (الجبالى، 2002)، ومن الطبيعي أن تتأثر مهنة المحاسبة والمراجعة بالتطور التكنولوجي الذي حدث في أساليب تشغيل ومعالجة البيانات، وأن لم يؤثر بالضرورة على المبادئ الرئيسية للمحاسبة والمراجعة، ولذلك فقد أصبح على المحاسب والمراجع أن يكونا ملمين بأساليب التشغيل الإلكتروني للبيانات (طلبه، 2006).

ولقد نتج عن استخدام تكنولوجيا المعلومات ظهور العديد من الصعوبات والتحديات، وهو الأمر الذي تطلب ضرورة دراسة تلك الصعوبات ومحاولة تبويبها وعرضها في إطار علمي متناسق، للعمل على التغلب عليها، من خلال استحداث أساليب رقابة ملائمة للبيانات والمعلومات في بيئة الأعمال الإلكترونية (الجبالي، 2002). وأكد تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCEP) على أهمية توفير أساليب رقابة محكمة لضمان سلامة البيانات والمعلومات المستقاة من تلك النظم التكنولوجية، وعادة ما يتسبب عدم توافر إجراءات رقابية مناسبة في حدوث جرائم المعلومات (الجبالى، 2002).

وبرغم هذه التطورات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات إلا أن الباحثين لم يولوا اهتماماً موازياً بدراسة نجاح هذه النظم ومدى تحقيقها لأهدافها، والتعرف على العوامل التي تؤثر على نجاح فعالية الرقابة فإدارة تلك النظم تتأثر بالعوامل التنظيمية والبيئية والشخصية للمستخدمين، وبما أن هذه العوامل عرضه للتغيير المستمر فأن نظم الرقابة تحتاج إلى المتابعة الدائمة لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق أهدافها (حسين، 2005).

2. الإطار النظري

في محاولة لتحسين بيئة العمل المصرفي في ظل تطورات تكنولوجيا المعلومات، شرع مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية الأخرى في تنفيذ برنامج يطمح إلى تطوير أنظمة الخدمات المصرفية بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية، وهو ما يعرف "بمشروع نظام المدفوعات الوطني" وقد انبثقت من هذا النظام خمس مكونات أساسية وهى، منظومة التسوية الإجمالية الفورية (RTGS)، منظومة المقاصة الالكترونية (ACH)، منظومة معالجة الصكوك أليا (ACP)، نظام آلات السحب الذاتي نقاط البيع وإدارة البطاقات (ATM)، وأخيراً المنظومة المصرفية الموحدة أو المتكاملة (FLEXCUBE).

وتحقيقاً لهدف مصرف ليبيا المركزي بنشر بيئة مركزية لتقنية المعلومات تم اختيار تطبيق المنظومة المصرفية الموحدة أو المتكاملة، والتي تعتمد في الأساس على مزود لخدمات التطبيقات التي تعمل بها المنظومة، والذي يغطى العمليات المصرفية للإفراد والشركات معاً والخدمات المصرفية الالكترونية، ومن أهم ما يميز هذا النظام هو؛ دعم تعدد الفروع أي إمكانية تنفيذ المعاملات الحالية عن طريق أي فرع دون الرجوع إلى الفرع الذي به حساب العميل؛ ودعم الحسابات بعملات مختلفة؛ ودعم تعدد وسائل الاتصال والدفع ومركزية قواعد البيانات الخاصة بالعملاء والحسابات.

كما أدى التقدم الكبير في مجال الاتصالات والتشغيل عن بعد إلى خلق نظم متقدمة للتشغيل الإلكتروني للبيانات تعمل على تلبية احتياجات العديد من المستفيدين بكفاءة وفعالية، وقد ظهرت العديد من المشاكل المتعلقة بالرقابة على تلك النظم، وبكيفية حماية البيانات والمعلومات من الدخول غير المصرح به، وقد ترجع المخاطر الناتجة عن التشغيل الإلكتروني إلى التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والتي لم يواكبها تطور موازى في ممارسات الرقابة والتزام ووعى ومهارة ومعرفة العاملين (حسين، 2006).

ولقد تبنت العديد من الجهات المهنية مسعى رقابة البيانات والمعلومات الالكترونية، وقد بين المعيار الصادر عن (اللجنة الفنية المشتركة التي أسستها كل من المنظمة الدولية للمواصفات القياسية واللجنة الإلكترونية الفنية الدولية – 27000–2009) (ISO/IEC).

أن مقومات النظام الجيد لرقابة البيانات والمعلومات تتمثل في توفير مناخ أخلاقي يبعث على الأمن في المؤسسة، ويتمثل كذلك في وجود قسم منفصل لإدارة الرقابة علي المعلومات يتبع للإدارة العليا، وتأسيس مجلس المديرين ولجنة المراجعة تحرص كل هذه الأقسام على توافر نظام جيد لرقابة البيانات والمعلومات الالكترونية، والموازنة بين التكاليف اللازمة والمنافع المترتبة من تطبيق تلك الإجراءات، وتحديد الواجبات والمسؤوليات، والتوافق مع القوانين واللوائح الخاصة بالدولة.

وقدم إرشاد (المؤسسة الدولية للمعايير والتكنولوجيا، 2008) (NIST) الكيفية التي يتم بها وضع خطط فعالة لرقابة المعلومات، من خلال تحديد مجموعة شاملة من الإجراءات التي يجب تنفيذها للحصول على تأكيد لفعالية الرقابة المطبقة في أنظمة المعلومات. وهدفت دراسة (مكتب المحاسبة العام، 2003) GAO بالولايات المتحدة الأمريكية لدراسة مدى قيام الإدارة المالية بتحديد المخاطر المرتبطة بالمدفوعات التي تتم عن طريق الانترنت، ومدى قيام تلك الإدارة بتوثيق وتطبيق إجراءات رقابية ملائمة لحماية تلك المدفوعات، وبينت دراسة GAO إنه لم يتم تحديد المخاطر المرتبطة بنظام المدفوعات عن طريق الانترنت بصورة شاملة، بسبب عدم اعتقاد المسئولين في تلك الإدارة بأهمية ذلك، وكذلك الإجراءات والسياسات التي تم اتخاذها من قبل الإدارة للحد من مخاطر الرقابة التي لم تطبق بفعالية مما يؤدى إلى وجود العديد من نقاط الضعف في تلك الإجراءات.

وقدم Wayne (2002)، تقريراً يوضح سياسة رقابة المعلومات لأحد المصارف بولاية تكساس الأمريكية، حيث تناول الأهداف الرقابية التي يسعى المصرف لتحقيقها والتهديدات التي تتعرض لها المصارف، وقد أشار التقرير إلى أن سياسة رقابة المعلومات الالكترونية للمصرف تسعى لتحقق ثلاثة أهداف أساسية متمثلة في حماية وسرية بيانات العملاء، وتوثيق التهديدات المتوقعة ومحاولة تقليل احتمال حدوث هذه التهديدات إلى ادني حد، والمتابعة المستمرة للتعرف على التهديدات الجديدة التي قد تطرأ على بيئة الإعمال. كما أوضحت Jacobs and Weiner (1997)، دور مراقبي الحسابات في تصميم خطط للتغلب على أثار الكوارث الطبيعية.

إن التحدي أمام المراجعين يتمثل في تحديد خطة شاملة للتغلب على أثار الكارثة القابلة للتطبيق في ظل الموارد المادية المنخفضة للمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتوصلت الدراسة إلى إحدى عشر عنصر يجب تحديدهن لتصميم خطة فعالة للتغلب على أثار الكارثة والتي تضمن تصميم خطة شاملة وفقاً لأسوأ كارثة يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.

ويعتبر المعيار الصادر عن (اللجنة الفنية المشتركة التي أسستها كل من المنظمة الدولية للمواصفات القياسية واللجنة الإلكترونية الفنية الدولية، ISO/IEC (27000-2005، الإطار الشامل في مجال رقابة المعلومات وتضمن توصيات حول الممارسات الجيدة في مجال إدارة رقابة المعلومات موجهة إلى الإطراف المسئولة، وأن مجال الرقابة الداخلية يحتوى على رقابة البيانات والمعلومات الالكترونية وينقسم إلى إحدى عشر مبدأ وهي: سياسة الرقابة، الرقابة التنظيمية، تصنيف الأصول ورقابتها، رقابة الإفراد، الرقابة المادية والبيئية، إدارة الاتصالات والعمليات، رقابة الوصول، تطوير الأنظمة وصيانتها، إدارة حوادث رقابة المعلومات، استمرارية الإعمال، وأخيراً الالتزام، ويقدم كل مبدأ منها توصيات عامة حول الضوابط التي يمكن الاستعانة بها، وتهدف هذه التوصيات إلى توفير الثقة في التعاملات التي تتم بين المؤسسات، وان الهدف الرئيسي للمعيار هو السرية، والإتاحة، والسلامة للمعلومات الإلكترونية وذلك من خلال تطبيق تسع أهداف فرعية رقابية وهي:

1. رقابة خفض الخطأ والغش: يهدف إلي تخفيض فرص ارتكاب الخطأ والغش وزيادة فرص اكتشافها.
2. رقابة الوصول المادي: يهدف إلي حماية حجرات وأجهزة الحاسب وملحقاتها من الوصول غير المصرح به.
3. رقابة الوصول المنطقي: يهدف إلي حماية أجهزة الحاسب الآلي من الاستخدام غير المصرح به.
4. رقابة أمن البيانات: يهدف إلي حماية البيانات والمعلومات الالكترونية.
5. معايير التوثيق: تهدف إلي تطبيق الإجراءات الرقابية وفقاً لمواصفات التشغيل المعيارية.
6. خطة التغلب على آثار الكارثة: تهدف إلي التحقق من وجود خطة شاملة للتغلب على آثار أي كارثة محتملة الحدوث.

7. الرقابة الخاصة بالانترنت والاتصالات والمصارف الإلكترونية: يهدف إلي حماية العمليات الإلكترونية.
8. رقابة أمن النتائج: تهدف إلي حماية مخرجات الحاسب الآلي من الوصول غير المصرح به.
9. رقابة خدمات التعهيد: تهدف إلي رقابة الخدمات التي يتم تعهيدها ورقابة أنشطة موفر خدمات التعهيد لضمان سرية وسلامة البيانات والمعلومات الالكترونية.

3. فرضيات الدراسة

باستخدام المنظومة المصرفية الموحدة في المصارف الليبية ظهرت العديد من المشاكل منها قصور أنظمة الرقابة وعدم تفعيلها بشكل جيد، مما استدعى الأمر التوقف عن العمل بهذه المنظومة، والرجوع إلى النظم السابقة للمصارف وكذلك حدوث تأخير في استئناف العمل لبعض فروع المصارف التي تقع في المدن التي تضررت بشكل كبير مثل فروع المصارف لمدينة سرت، وتاورغاء وذلك ناتج عن إهمال إدارات المصارف لإجراءات خطة التغلب على أثار الكارثة، بالإضافة إلى وجود قصور في إعداد وتطوير أداء المشرفين على هذه المنظومة (الساحلي، 2012). وبالتالي تضع الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية/ عدم فعالية الرقابة للمنظومة المصرفية الموحدة في ليبيا.

وسيتم قبول أو رفض الفرضية الرئيسية للدراسة وذلك من خلال قبول أو رفض الفرضيات الفرعية التسعة التالية:

الفرضية الأولى/ لا تخفض آليات الرقابة من الخطأ والغش.

الفرضية الثانية/ لا تخفض آليات الرقابة من الوصول المادي.

الفرضية الثالثة/ لا تخفض آليات الرقابة من الوصول المنطقي.

الفرضية الرابعة/ لا تحسن آليات الرقابة من أمن البيانات.

الفرضية الخامسة/ لا تحسن آليات الرقابة من تطبيق معايير التوثيق.

الفرضية السادسة/ لا تمكن آليات الرقابة من التغلب على آثار الكارثة.

الفرضية السابعة/ لا تخفض آليات الرقابة من الاختراقات الأمنية في عمليات التجارة الالكترونية والاتصالات والانترنت.

الفرضية الثامنة/ لا تحسن آليات الرقابة من أمن النتائج.

الفرضية التاسعة/ لا تحسن آليات الرقابة من أمن خدمات التعهيد.

4. منهجيـة الدراسة

بما أن الدراسة تهدف إلي معرفة واقع الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة في المصارف الليبية وبذلك تصنف الدراسة بأنها دراسة استكشافية بناءً علي هدفها، وذلك من خلال قيامها باستكشاف الظاهرة محل الدراسة، بالاعتماد علي البيانات التي تم تجميعها للدراسة بواسطة أداتي جمع البيانات المتمثلة في الاستبيان والملاحظة، حيث تم استخدام استمارة الاستبيان وجهاً لوجه بشكل يعطي فهم حقيقي لمشكلة الدراسة، وتجميع بيانات أكثر دقة وبالتالي تقليل الأخطاء، وتم تدوين الإجابات ومراجعتها مباشرة حتى يتم التأكد من عدم فقد أي معلومة، ثم تجميع بيانات الملاحظة من واقع العمل المصرفي، ومن ثم تحليل هذه البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، للحصول علي نتائج الدراسة.

وأما من حيث الإجراءات المتبعة فتصنف الدراسة بأنها دراسة كمية، والحقائق التي تم تجميعها للدراسة تتسم بالوجود المادي الظاهر وذلك من خلال التطبيقات الرقابية الظاهرة بالمنظومة المصرفية الموحدة بالمصارف الليبية.

وبناءً علي ذلك تم تبني النموذج الوظيفي (Hussey and Hussy, 1997)، الذي يهتم بالاستقصاءات، للعالم الاجتماعي باستخدام علم الوجود الواقعي ونظرية المعرفة الايجابية، (Crott, 1998)، وحتمية وجهة النظر للطبيعة البشرية (Burrell and Morgan, 1979). ووجهة نظر منهجية البحث الطبيعية البشر (Hopper and: Burrell and Morgan, 1979 .(Powell,1985

5. مجتمع وعينــة الدراســة

تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التي تطبق المنظومة المصرفية الموحدة في بيئة العمل الليبية، لعدة فروع من مصارف شمال أفريقيا، والوحدة، والجمهورية، بمختلف مدن ليبيا.

وتم استبعاد المصارف التي رفضت إجراء هذه الدراسة لاعتقادهم أن هذه الدراسة تمثل تهديداً لأنظمة الرقابة الخاصة بها مثل بعض فروع مصرف الجمهورية والوحدة، وكذلك المصارف التي أوقفت العمل بالمنظومة المصرفية الموحدة مثل مصرف التجاري الوطني أو لم تعمل أساساً بها مثل مصرف الصحاري، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف الأمان، ومصرف الإجماع العربي. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام عينة من الإطراف التي تهتم بمشكلة الدراسة وهم المراجعين الداخليين، ومشرفين المنظومة (Fredrik, 2001)، ويرجع سبب اختيارهما لإلمامهما بظروف القطاع المصرفي الليبي والتهديدات الرقابية التي يتعرض لها هذا القطاع، وأيضاً علاقتهما المباشرة بموضوع الدراسة، وقد بلغ إجمالي عدد العينة (45) مفردة موزعة علي عدد (15) فرع مصرفي.

6. تجميع بيانـات الدراسـة

لتجميع البيانات اللازمة للدراسة تم الاعتماد على الاستبيان والملاحظة كأداتين رئيسيتين في الدراسة، فقد تم استخدام استمارة الاستبيان (وجهاً لوجه)، لما تتميز به استمارة الاستبيان وجهاً لوجه من توفير الإيضاحات الكافية وشرح طبيعة الأسئلة وإعطاء معلومات إضافية لتقديم فهم حقيقي لمشكلة الدراسة وبالتالي تقليل الأخطاء مع التأكيد على سرية المعلومات التي سيتم الحصول عليها واستخدامها لإغراض البحث العلمي، وتم الإجابة على صحيفتي استبيان بكل فرع مصرف أحدهما من قبل المراجعين الداخليين والأخرى من قبل مشرفي المنظومة، وذلك للحصول على بيانات شاملة من كل طرف منهما.

أما عن الأداء الثانية والمتمثلة في الملاحظة، فقد تم الاعتماد عليها لكونها أكثر وسائل جمع البيانات فائدة للتعرف علي الظاهرة كما هي في ارض الواقع، وعدم الاعتماد فقط علي إجابات أفراد العينة المشاركين في الدراسة، وهذا ما يمكن من الإلمام بمشكلة الدراسة بشكل أوسع ومن مقارنة ما هو موجود فعلاً مع إجابات الاستبيان، وبذلك تكون ألأداتين أكثر واقعية للحصول علي بيانات الدراسة.

7. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم تحليل البيانات باستخدام الاختبارات الإحصائية الآتية:

أ- **صدق وثبات البيانات:** تم استخدام اختبار "ألفا كرونباخ" Alpha Cronbach للتأكد من مدى ترابط الأسئلة التي احتوتها استمارة الاستبيان، وموثوقية الإجابات المتحصل عليها.

ب- **اختبار التوزيع الطبيعي:** تم استخدام اختبار كولمجوروف سمرنوف Kolmogorov–Smirnov Test" لاختبار ما إذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

ت- **التحليل الوصفي:** تم استخدام هذا الأسلوب للتعرف علي خصائص ومعالم عينة الدراسة ووصفها، من خلال استخلاص بعض المؤشرات الإحصائية.

ث- **التحليل الاستدلالي:** تم استخدام التحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة باستخدام اختبار (One Sample T– Test)، الذي يستخدم لفحص ما إذا كان متوسط متغير ما لعينة واحدة يساوي قيمة ثابتة عند مستوى معنوية (0.05).

8. تحليل بيانات الدراسة

تم تقسيم تحليل بيانات الدراسة إلي جزئيين، يختص الجزء الأول بتحليل بيانات الدراسة المجمعة باستمارة الاستبيان، أما الجزء الثاني فيختص بتحليل بيانات الدراسة المجمعة بالأداة الثانية وهي الملاحظة كما يلي:

1.8 تحليل بيانات الدراسة المجمعة باستمارة الاستبيان

1) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولي

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولي عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 1 نتائج الفرضية الفرعية الأولى

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
التأكد من الصحيفة الجنائية للعاملين المصرح لهم الوصول للبيانات الهامة.	4.67	0.000	رفض H_0	4.53	0.000	رفض H_0
الفصل الجيد بين وظائف تطوير نظم المعلومات، والوظائف المحاسبية.	4.33	0.000	رفض H_0	4.53	0.000	رفض H_0
وجود إشراف علي الوظائف الرقابية.	3.67	0.036	رفض H_0	3.73	0.022	رفض H_0
تناوب الواجبات لتقليل فرص حدوث الغش وزيادة فرص اكتشاف الخطأ.	3.40	0.189	قبول H_0	3.80	0.001	رفض H_0
إعطاء إجازات إجبارية للعاملين لتخفيض احتمال الغش.	2.00	0.003	رفض H_0	1.93	0.003	رفض H_0

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى للمراجعين الداخليين رفض عدد (4) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (5) فرضية صفرية، أما نتائج اختبار مشرفي المنظومة فتم رفض كل الفرضيات الصفرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الأولى، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة متفقون علي أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة يمكن من خلاله تخفيض الخطأ والغش وزيادة فرص اكتشافها مما يدل علي فعالية آليات رقابة خفض الخطأ والغش.

2) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 2 نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
وضع جهاز الخادم (Server) والمعدات الهامة في حجرات مغلقة بإحكام.	4.40	0.000	رفض H_0	4.60	0.000	رفض H_0
تركيب أجهزة إنذار علي معدات الحاسب الآلي.	2.13	0.032	رفض H_0	1.93	0.008	رفض H_0
وضع سجلات دخول وخروج حجرات الحاسب الآلي والمتابعة من الموظف المختص.	2.07	0.017	رفض H_0	2.27	0.060	قبول H_0

وجود سجلات للزائرين يحتوي علي البيانات الكافية وأسباب الزيارة.	2.07	0.004	رفض H_0	2.20	0.017	رفض H_0
وجود تأمين ضد السرقة والمخاطر الأخرى تغطي أجهزة الحاسب الآلي.	1.53	0.000	رفض H_0	2.00	0.010	رفض H_0

بينت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالمراجعين الداخليين رفض جميع الفرضيات الصفرية للفرضيات الجزئية، أما نتائج اختبار مشرفي المنظومة فتم رفض عدد (4) فرضية صفرية من أصل (5) فرضية صفرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الثانية، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة أشارت إجابتهم علي أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة يمكن من خلاله تخفيض الوصول المادي ومنع الوصول غير المصرح به لحجرات ومعدات المنظومة الموحدة مما يدل علي فعالية آليات الرقابة في تخفيض الوصول المادي.

3) ملخص نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 3 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
تغيير كلمات المرور بصورة دورية علي الأقل 90 يوم.	4.80	0.000	رفض H_0	4.80	0.000	رفض H_0
وضع شاشات توقف بكلمات مرور (Screen Saver).	4.80	0.000	رفض H_0	4.67	0.000	رفض H_0
في حالة الحاجة إلي تجاوز الإجراءات الرقابية لابد من توافر التصريح الملائم لذلك التجاوز.	4.73	0.000	رفض H_0	4.60	0.000	رفض H_0
كل مستخدم له هوية (ID) وكلمة المرور الخاصة به التي يصعب تخمينها.	4.67	0.000	رفض H_0	4.67	0.000	رفض H_0
توفير إجراءات رقابية لحماية أشرطة الأمن المخزنة في النظام التي تستخدم للتحقق من الصحة.	4.67	0.000	رفض H_0	4.33	0.000	رفض H_0
منع النسخ غير المصرح به لرخص البرامج.	4.53	0.000	رفض H_0	4.67	0.000	رفض H_0
منع استخدام نسخ غير أصلية من	4.53	0.000	رفض H_0	4.53	0.000	رفض H_0

البرامج.						
تحديد الأشخاص المصرح لهم منح تغيير هويات التعريف وكلمات المرور للمستخدمين.	4.40	0.000	رفض H_0	4.60	0.000	رفض H_0
تحديد الأشخاص المفوض لهم الوصول إلي معلومات المصرف وتوفير الهويات اللازمة لذلك.	3.93	0.008	رفض H_0	3.93	0.001	رفض H_0
توعية العاملين بضرورة عدم كتابة كلمة المرور أو إظهارها علي الشاشة أو تداولها فيما بينهم.	3.60	0.045	رفض H_0	3.53	0.041	رفض H_0
استخدام برنامج ربط الشبكات الافتراضي لمنع الوصول غير المصرح به.	3.33	0.238	قبول H_0	3.27	0.301	قبول H_0
التحديد الالكتروني لكل الشبكات الطرفية.	3.00	1.000	قبول H_0	3.53	0.120	قبول H_0
احتواء كلمة المرور علي الأقل (6) خانات واحدها علي الأقل رقمي.	2.87	0.670	قبول H_0	3.13	0.610	قبول H_0
استخدام إجراءات التحقق من المسلك لضمان عدم إرسال رسائل الالكترونية إلي عناوين خاطئة.	2.73	0.413	قبول H_0	2.67	0.313	قبول H_0
إجراء فحوصات رقابية للمخاطر المحتملة بصورة دورية والتقرير عن النتائج الفحص للإدارة العليا.	2.67	0.403	قبول H_0	2.13	0.022	رفض H_0
استخدام تقنيات التقرير عن الرسائل لإعلام الراسل إن الرسائل المرسلة تم استلامها.	2.53	0.235	قبول H_0	2.87	0.728	قبول H_0
استخدام أنظمة تعقب المتطفلين للاكتشاف المبكر للاختراقات الرقابية المحتملة.	2.13	0.007	رفض H_0	2.00	0.006	رفض H_0

أوضحت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للمراجعين الداخليين رفض عدد (11) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (17) فرضية صفرية، و مشرفي المنظومة تم رفض عدد (12) فرضية صفرية من أصل (17) فرضية صفرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها،

أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة أكدوا إلي أن المصارف المشاركة في الدراسة يوجد بها نظام رقابة يمكن من خلاله تخفيض الوصول المنطقي وحماية أجهزة الحاسب من الاستخدام غير المصرح به، وهذا يدل علي فعالية آليات الرقابة في تخفيض الوصول المنطقي في المصارف المشاركة في الدراسة.

4) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 4 نتائج الفرضية الفرعية الرابعة

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
توفير إجراءات الحماية من الكتابة لضمان عدم إعادة الكتابة علي البيانات المخزنة أو حذفها.	4.80	0.000	رفض H_0	4.67	0.000	رفض H_0
حماية الأقراص المغناطيسية للنسخ الاحتياطية وذلك لحفظها في خزائن آمنة.	4.80	0.000	رفض H_0	4.67	0.000	رفض H_0
تخزين الملفات في أماكن محمية من الحريق والأتربة وأي ظروف ضارة.	4.67	0.000	رفض H_0	4.33	0.001	رفض H_0
منع استخدام لغات البرمجة المتقدمة التي قد تغير من البيانات.	4.40	0.000	رفض H_0	4.80	0.000	رفض H_0
متابعة البيانات الهامة بصورة دورية.	4.40	0.000	رفض H_0	4.47	0.000	رفض H_0
تشفير البيانات الهامة.	4.00	0.001	رفض H_0	3.53	0.015	رفض H_0
تحديد المستخدم المصرح به الحصول علي كل نوع من المعلومات وتحديد التوقيت الملائم ومكان تواجدها.	3.93	0.004	رفض H_0	3.60	0.120	قبول H_0
تطبيق الإجراءات الرقابية الملائمة عند المناولة اليدوية للبيانات بين الأقسام المختلفة والمركز الرئيسي والفروع.	3.80	0.028	رفض H_0	3.67	0.055	قبول H_0
توفير جداول زمنية لإعداد نسخ احتياطية من البيانات وحفظها بصورة جيدة.	3.20	0.550	قبول H_0	3.60	0.108	قبول H_0
تقسيم البيانات حسب أهميتها وتحديد مستوى الحماية لكل نوع.	2.93	0.869	قبول H_0	2.53	0.131	قبول H_0
إعداد واستخدام دليل جيد للبيانات.	2.60	0.288	قبول H_0	2.60	0.288	قبول H_0

بينت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للمراجعين الداخليين رفض عدد (8) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (11) فرضيات صفرية.

أما نتائج اختبار مشرفي المنظومة فتم رفض عدد (6) فرضات صفرية من أصل (11) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة أوضحت نتائجهم بأن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة يمكن من خلاله تحسين

أمن البيانات وحمايتها سواء كانت هذه البيانات موجودة علي أجهزة الحاسب الآلي أو محفوظة في صورة رقمية أو ورقية، مما يدل علي فعالية آليات الرقابة في تحسين أمن البيانات.

5) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 5 نتائج اختبار الفرضية الخامسة

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
التحديد الجيد للإجراءات المتبعة في حالة عدم الالتزام بالسياسات الرقابية.	4.20	0.002	رفض H_0	4.40	0.000	رفض H_0
التحديد الجيد للمعايير والإجراءات الخاصة بعمليات التخزين والمناولة للبيانات.	3.53	0.056	قبول H_0	3.27	0.413	قبول H_0
تزويد المستخدم بالتوجيهات اللازمة للتبليغ عن أي اختراقات أمنية للنظام.	3.33	0.173	قبول H_0	3.27	0.364	قبول H_0

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة للمراجعين الداخليين وكذلك مشرفي المنظومة قبول عدد (2) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (3) فرضيات صفرية، مما يعني قبول الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الخامسة، ورفض الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة، أكدوا أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة لا يمكن من خلاله تحقيق نظام رقابي فعال يتضمن الإجراءات الرقابية الملائمة لبيئة النظام وتطبيقاته، ولا يعمل وفقاً لمواصفات التشغيل المعيارية، مما يدل علي عدم فعالية آليات الرقابة في تحسين تطبيق معايير التوثيق.

6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 6 نتائج اختبار الفرضية السادسة

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
توفير نسخ احتياطية من الملفات والبرامج مخزنة خارج المصرف	4.20	0.003	رفض H_0	4.33	0.001	رفض H_0

لتمكين من استعادة الملفات والبرامج المدمرة أو المفقودة عند حدوث الكارثة.						
الاحتفاظ بالبرامج الأصلية في أماكن آمنة خارج المصرف حتى يمكن الاستفادة من تلك البرامج عند حدوث الكارثة.	3.67	0.106	قبول H_0	4.20	0.001	رفض H_0
توفير إجراءات رقابية ملائمة تطبق على خروج وعودة ملفات البيانات والبرامج من أماكن تخزينها إلي أماكن استخدامها.	3.40	0.288	قبول H_0	3.20	0.663	قبول H_0
وجود التطبيقات والأجهزة والبرامج الضرورية للحفاظ على استمرار المصرف في حالة حدوث طواري.	2.00	0.019	رفض H_0	2.07	0.014	رفض H_0
إجراء فحص واختبار دوري لخطة التغلب على آثار الكارثة للتأكد من إمكانية تنفيذها في الواقع العملي.	1.73	0.001	رفض H_0	1.27	0.000	رفض H_0
توافر بوليصة تامين شاملة تغطي تكاليف أجهزة ومعدات الحاسب الآلي بالإضافة إلي تكاليف انقطاع الإعمال الذي قد ينتج من حدوث كوارث بالحاسب الآلي.	1.67	0.001	رفض H_0	1.47	0.000	رفض H_0
التحديد الواضح للأشخاص المسئولين عند تنفيذ خطة التغلب علي آثار الكارثة مع تحديد مسؤولية كل فرد	1.60	0.000	رفض H_0	1.40	0.000	رفض H_0
التحديد الجيد لكل الأنشطة اللازمة لاستعادة الإعمال وتتابع تنفيذ تلك الأنشطة والوقت اللازم لتنفيذ كل نشاط.	1.53	0.000	رفض H_0	1.67	0.001	رفض H_0
الأماكن التي يمكن من خلالها متابعة مزاولة نشاط المصرف في حالة ما إذا كان الضرر يلحق بمباني المصرف.	1.47	0.000	رفض H_0	1.47	0.000	رفض H_0

أوضحت نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة للمراجعين الداخليين رفض عدد (7) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (9) فرضيات صفرية، أما نتائج اختبار مشرفي المنظومة فتم رفض عدد (8) فرضية صفرية من أصل (9) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية السادسة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة تؤكد إجابتهم علي أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة يمكن من خلاله التغلب علي آثار الكارثة لتحقيق نظام فعال وضمان توافر التطبيقات والبرامج والأجهزة الضرورية للحفاظ علي تشغيل المصرف

في الحالات الطارئة بالإضافة إلي تحديد الوقت اللازم لاستعادة الإعمال عند المستوى الطبيعي لها مما يدل علي فعالية آليات الرقابة في التغلب علي آثار الكارثة.

7) نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 7 نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
يتم وقف التعامل علي أي حساب غير مستخدم لمدة (6) شهور.	4.93	0.000	رفض H_0	4.93	0.000	رفض H_0
وضع برامج الحماية ضد الفيروسات بما فيها البرامج الخاصة بفحص رسائل البريد الالكتروني الواردة، بالإضافة إلي التحديث المستمر لتلك البرامج.	4.80	0.000	رفض H_0	4.93	0.000	رفض H_0
تنشيط الحسابات الالكترونية يتم بعد التسجيل علي الموقع ويستطيع المستخدم الخروج بالخاصية الملائمة (Sign out) أو بعد مرور وقت قصير جداً من التوقف عن الاستخدام.	4.67	0.000	رفض H_0	4.80	0.000	رفض H_0
منع الدخول علي الحساب بعد ثلاث محاولات غير ناجحة لإدخال الهوية مع تسجيل تلك المحاولات حتى يتم متابعتها.	4.40	0.000	رفض H_0	4.87	0.000	رفض H_0
توفير بطاقتي هوية (ID) لكل مستخدم لعمليات المصرف الالكترونية الأولي تستخدم في الاستعلامات العامة والثانية تستخدم في إجراء التحويلات والصفقات النقدية.	3.93	0.001	رفض H_0	3.73	0.010	رفض H_0
استخدام التشفير للمعلومات السرية والخاصة وهويات المستخدمين وكلمات المرور.	3.73	0.016	رفض H_0	4.20	0.000	رفض H_0
حصر التحويلات النقدية علي الحسابات في نفس المصرف (المرسل والمرسل إليه في نفس المصرف).	3.47	0.131	قبول H_0	3.60	0.023	رفض H_0
وضع حد للصفقات النقدية الالكترونية التي تتم في اليوم الواحد علي نفس الحساب.	3.13	0.670	قبول H_0	3.20	0.384	قبول H_0
استخدام حوائط النار (أجهزة - برامج) لرقابة وحماية الاتصالات بين الشبكة الداخلية والشبكات الخارجية مثل الانترنت.	2.93	0.843	قبول H_0	3.07	0.827	قبول H_0

بينت نتائج اختبار الفرضية الفرعية السابعة للمراجعين الداخليين رفض عدد (6) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (9) فرضيات صفرية، أما فيما يخص نتائج اختبار مشرفي المنظومة فتم رفض عدد (7) فرضيات صفرية من أصل (9) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية السابعة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة أشاروا إلي أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة يمكن من خلاله التقليل من الاختراقات الأمنية في عمليات الاتصالات والانترنت والمصارف الالكترونية، مما يدعم فعالية آليات الرقابة للمنظومة المصرفية الموحدة.

8) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثامنة

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثامنة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 8 نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثامنة

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
كل مخرجات أنظمة المعلومات الهامة يتم الاحتفاظ بها في حجرات مقفلة.	4.60	0.000	رفض H_0	4.47	0.000	رفض H_0
الدخول المصرح به للمعلومات الهامة يجب أن يتم مراقبته وتحديده للمستخدمين المصرح لهم خلال فترة التصريح.	4.47	0.000	رفض H_0	4.40	0.000	رفض H_0
استخدام الآلات المخصصة للتخلص من ا الأوراق التي تم الانتهاء منها.	3.93	0.017	رفض H_0	4.40	0.000	رفض H_0
طباعة وتوزيع النسخ الورقية لمخرجات المنظومة يتم ختمها بالوقت والتاريخ في ظل إشراف ملائم.	3.80	0.041	رفض H_0	4.13	0.002	رفض H_0
إجراء مراجعة عشوائية للمدخلات والمخرجات للتحقق من التشغيل الصحيح.	2.33	0.086	قبول H_0	2.20	0.028	رفض H_0

وأضحت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثامنة للمراجعين الداخليين رفض عدد (4) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (5) فرضيات صفرية، أما نتائج اختبار مشرفي المنظومة فتم رفض جميع الفرضيات الصفرية الجزئية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الثامنة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة

متفقون على أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة يمكن خلاله تحسين أمن النتائج لحماية كافة مخرجات المنظومة الموحدة من الوصول غير المصرح به وهذا يدل علي فعالية آليات الرقابة في تحسين أمن النتائج.

9) نتائج اختبار الفرضية الفرعية التاسعة

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار الفرضية الفرعية التاسعة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 9 نتائج اختبار الفرضية الفرعية التاسعة

الأسئلة المتعلقة بالفرضية	المراجعين الداخليين			مشرفي المنظومة		
	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي	المتوسط الحسابي	الدلالة الإحصائية	القرار الإحصائي
وجود تحديد واضح لمسؤوليات والتزامات كلا الطرفين في تعاقدات خدمات التعهيد،	2.80	0.531	قبول H_0	2.67	0.265	قبول H_0
توثيق متطلبات الرقابة المستهدفة من قبل المصرف والتي يجب أن يلتزم بها موفر خدمات التعهيد.	2.73	0.452	قبول H_0	2.47	0.135	قبول H_0
توفير التصريحات اللازمة لمقدم خدمات التعهيد حتى يتمكن من أداء الإعمال المكلف بها.	2.73	0.469	قبول H_0	2.47	0.120	قبول H_0
تحديد مستوى الأداء الرقابي.	2.07	0.029	رفض H_0	1.53	0.000	رفض H_0
تقييم الأداء الرقابي لموفر خدمات التعهيد من قبل المصرف.	2.00	0.015	رفض H_0	1.83	0.024	رفض H_0

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية التاسعة للمراجعين الداخليين وكذلك مشرفي المنظومة قبول عدد (3) فرضيات صفرية للفرضيات الجزئية من أصل (5) فرضيات صفرية، مما يعني قبول الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية التاسعة، ورفض الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة أكدوا أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة لا يمكن من خلاله تحسين أمن خدمات التعهيد ورقابة أنشطتها لضمان سرية وسلامة المنظومة الموحدة، وهذا يدل علي عدم فعالية آليات الرقابة في تحسين أمن خدمات التعهيد في المصارف المشاركة في الدراسة.

10) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

يوضح هذا الجدول ملخص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية عند مستوى معنوية (0.05).

جدول 10 نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

الفرضيات الفرعية للدراسة	المراجعين الداخليين	مشرفي المنظومة
لا تخفض آليات الرقابة من الخطأ والغش.	رفض H_0	رفض H_0
لا تخفض آليات الرقابة من الوصول المادي.	رفض H_0	رفض H_0
لا تخفض آليات الرقابة من الوصول المنطقي.	رفض H_0	رفض H_0
لا تحسن آليات الرقابة من أمن البيانات.	رفض H_0	رفض H_0
لا تحسن آليات الرقابة من تطبيق معايير التوثيق.	قبول H_0	قبول H_0
لا تمكن آليات الرقابة من التغلب علي آثار الكارثة	رفض H_0	رفض H_0
لا تخفض آليات الرقابة من الاختراقات الأمنية في عمليات التجارة الالكترونية والاتصالات والانترنت.	رفض H_0	رفض H_0
لا تحسن آليات الرقابة من أمن النتائج.	رفض H_0	رفض H_0
لا تحسن آليات الرقابة من أمن خدمات التعهيد.	قبول H_0	قبول H_0

أظهرت نتائج الاختبار للمراجعين الداخليين وكذلك لمشرفي المنظومة قبول فرضيتان صفريتان فرعيتان وهما تحديداً الفرضية الفرعية الخامسة والفرضية الفرعية التاسعة ورفض باقي الفرضيات الصفرية الفرعية السبعة أي رفض (7) من أصل (9) فرضيات فرعية صفرية، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الرئيسية للدراسة، وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، أي أن المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة أكدوا علي أن الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة في المصارف الليبية فعالة.

2.8 تحليل بيانات الدراسة المجمعة بالملاحظة:

تم تحليل البيانات التي جمعت بإستخدام الملاحظة المباشرة وذلك بالاعتماد علي الأسئلة الواردة في استمارة الاستبيان كأساس لتجميع الملاحظات وذلك من خلال المشاهدة الشخصية لآليات الرقابة المطبقة في واقع العمل المصرفي، والتي احتوت علي عدد (9) آليات رقابة وذلك كما يلي:

أ- **نتائج الملاحظة حول آليات خفض الخطأ والغش (الفرضية الفرعية الأولي):** تهدف هذه الآليات إلي تخفيض فرص ارتكاب الخطأ والغش وزيادة فرص اكتشافها، وتحتوى علي عدد (5) أسئلة (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، و أظهرت الملاحظة تحديداً فيما

يتعلق بالأسئلة الثلاثة أرقام (3)، (4)، (5)، نتائج بعكس الاستبيان لكل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة، فقد تبين من خلال الملاحظة عدم وجود إشراف على الوظائف الرقابية وعدم تناوب الواجبات بفرض تقليل فرص حدوث الغش وزيادة احتمال اكتشاف الأخطاء وعدم منح إجازات إجبارية للعاملين وبذلك فان نظام رقابة بالمصارف المشاركة بالدراسة لا يمكن من خلاله تخفيض الخطأ والغش وزيادة فرص اكتشافها ويعني ذلك عدم فعالية آليات رقابة خفض الخطأ والغش.

ب- **نتائج الملاحظة حول آليات رقابة الوصول المادي(الفرضية الفرعية الثانية):** تهدف هذه الآليات إلي حماية حجرات وأجهزة وتجهيزات الحاسب الآلي من الوصول غير المصرح و تحتوى علي عدد (5) أسئلة (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، و أظهرت الملاحظة المتعلقة بالأسئلة الأربعة من رقم (2) إلى رقم (5) نتائج معاكسة تماماً للمتحصل عليها عن طريق الاستبيان لكل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة، فقد اتضح من خلال الملاحظة المباشرة في واقع العمل عدم تركيب أجهزة إنذار على معدات أجهزة الحاسب الآلي وعدم وجود سجلات للدخول والخروج إلى ومن حجرات الحاسب الآلي فضلاً عن عدم وجود سجلات للزائرين لهذه الحجرات كما لا يوجد أي نوع تامين ضد المخاطر المحتمل وقوعها والمتعلقة بأعمال الحاسب الآلي. وبذلك نظام رقابة بالمصارف المشاركة بالدراسة لا يمكن من خلاله تخفيض الوصول المادي ومنع الوصول غير المصرح به لحجرات ومعدات المنظومة الموحدة مما يدل علي عدم فعالية آليات الرقابة في تخفيض الوصول المادي.

ت- **نتائج الملاحظة حول آليات رقابة الوصول المنطقي(الفرضية الفرعية الثالثة):** تهدف هذه الآليات إلي حماية أجهزة الحاسب الآلي من الاستخدام غير المصرح به وهي تحتوى علي عدد (17) سؤال (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، وأظهرت نتائج الملاحظة بأن هناك اختلاف بسيط نسبياً مع نتائج المراجعين الداخليين ونتائج مشرفي المنظومة وهذا الاختلاف لا يؤثر علي القرار المتخذ للحكم علي فعالية آليات رقابة الوصول المنطقي، وذلك بالنسبة للأسئلة أرقام (10)،(15)،(17)، وبذلك فأن النتائج المتحصل عليها عم طريق الاستبيان من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة دعمتها في نفس الاتجاه النتائج المتحصل عليها عن طريق الملاحظة وأكدت جميعها أن

المصارف المشاركة في الدراسة يوجد لديها نظام رقابة يمكن من تخفيض الوصول المنطقي وحماية أجهزة الحاسب من الاستخدام غير المصرح به، وهذا يدل علي فعالية آليات الرقابة في تخفيض الوصول المنطقي في المصارف المشاركة في الدراسة.

ث- **نتائج الملاحظة حول آليات رقابة أمن البيانات (الفرضية الفرعية الرابعة):** تهدف هذه الآليات إلي حماية البيانات والمعلومات سواء كانت هذه البيانات موجودة علي أجهزة الحاسب الآلي أو محفوظة في صورة رقمية أو صورة ورقية وهي تحتوي علي عدد (11) سؤال (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، واتفقت نتائج الملاحظة مع النتائج المتحصل عليها من الاستبيان من كل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة مع وجود اختلاف بسيط نسبياً لا يؤثر في الحكم حول فعالية آليات رقابة أمن البيانات وهما السؤالين أرقام (7)،(8)، وأشارت جميع هذه النتائج أن المصارف المشاركة في الدراسة لديها نظام رقابة يمكن من خلاله تحسين أمن البيانات وحمايتها سواء كانت هذه البيانات موجودة علي أجهزة الحاسب الآلي أو محفوظة في صورة رقمية أو ورقية، مما يدل علي فعالية آليات الرقابة في تحسين أمن البيانات.

ج- **نتائج الملاحظة حول آليات رقابة تطبيق معايير التوثيق(الفرضية الفرعية الخامسة):** تهتم هذه الآليات بتحسين معايير التوثيق في المصارف الليبية التي تعمل وفقاً للمنظومة المصرفية الموحدة وهي تحتوى علي (3) أسئلة (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، وأظهرت نتائج الملاحظة إهمال معظم المصارف المشاركة في الدراسة تطبيق آليات رقابة معايير التوثيق، وذلك يشير إلى أن المصارف المشاركة في الدراسة لديها نظام رقابة لا يمكن من خلاله تحقيق نظام رقابي فعال يتضمن الإجراءات الرقابية الملائمة لبيئة النظام وتطبيقاته، ولا يعمل وفقاً لمواصفات التشغيل المعيارية، مما يدل علي عدم فعالية آليات الرقابة في تحسين تطبيق معايير التوثيق، وهذا ما أكدته أيضاً نتائج المراجعين الداخليين ونتائج مشرفي المنظومة أيضاً.

ح- **نتائج الملاحظة حول آليات خطة التغلب علي آثار الكارثة (الفرضية الفرعية السادسة):** تهدف هذه الآليات إلي التحقق من مدى وجود خطة شاملة للتغلب علي آثار أي الكارثة محتملة الحدوث وتتضمن تلك الخطة كل التطبيقات والبرامج والأجهزة

الضرورية للحفاظ علي تشغيل المصرف في الحالات الطارئة، وهي تحتوي علي عدد (9) أسئلة (للحكم على فاعلية هذه الآليات).

ومن خلال الملاحظة تبين، أن نتيجة السؤال رقم (3) فقط جاءت في نفس سياق نتائج الاستبيان المتحصل عليها من كل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة، أما نتائج الملاحظة فيما يخص ألثمان أسئلة الأخرى فجات معاكسة تماماً للنتائج التي سبق الوصول إليها عن طريق الاستبيان لكل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة ويبين ذلك أن المصارف المشاركة في الدراسة لديها نظام رقابة لا يمكن من خلاله التغلب علي آثار الكارثة لتحقيق نظام فعال وضمان توافر التطبيقات والبرامج والأجهزة الضرورية للحفاظ علي تشغيل المصرف في الحالات الطارئة وتحديد مسؤولية كل فرد بالإضافة إلي تحديد الوقت اللازم لاستعادة الإعمال عند المستوى الطبيعي لها مما يدل علي عدم فعالية آليات الرقابة في التغلب علي آثار الكارثة.

خ- **نتائج الملاحظة حول آليات الرقابة الخاصة بالانترنت والاتصالات والمصارف الالكترونية (الفرضية الفرعية السابعة):** تهدف هذه الآليات إلى الحد من الاختراقات الأمنية في عمليات الاتصالات والإنترنت في المصارف الليبية التي تعمل وفقاً للمنظومة المصرفية الموحدة وهي تحتوى علي عدد (9) أسئلة (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، وأظهرت نتائج الملاحظة بأن هناك خلاف مع نتائج المراجعين الداخليين ونتائج مشرفي المنظومة بالنسبة للأسئلة أرقام (5)، (6)، (7)، و يمكن القول أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة لا يمكن من خلاله تقليل الاختراقات الأمنية في عمليات الاتصالات والانترنت والمصارف الالكترونية مما يدل علي عدم فعاليتها، وهذا خلاف ما توصلت إليه نتائج المراجعين الداخليين ونتائج مشرفي المنظومة.

د- **نتائج الملاحظة حول آليات رقابة أمن النتائج (الفرضية الفرعية الثامنة):** تهدف هذه الآليات إلي حماية مخرجات الحاسب الآلي من الوصول غير المصرح به وهي تحتوى علي عدد (5) أسئلة (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، ومن خلال الملاحظة تبين أن نتيجة السؤال رقم (1) فقط، جاءت في نفس سيق نتائج الاستبيان المتحصل عليه من كل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة.

أما نتائج الملاحظة فيما يخص أربع الأسئلة الأخرى فجاءت معاكسة تماماً للنتائج التي سبق الوصول إليها عن طريق الاستبيان لكل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة، ويبين ذلك أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة لا يمكن من خلاله تحسين أمن النتائج لحماية كافة مخرجات المنظومة الموحدة من الوصول غير المصرح به وهذا يدل علي عدم فعالية آليات الرقابة في تحسين أمن النتائج.

ذ- **الملاحظة حول آليات رقابة أمن خدمات التعهيد (الفرضية الفرعية التاسعة):** تهدف هذه الآليات إلي رقابة الخدمات التي يتم تعهيدها ورقابة أنشطة موفر خدمات التعهيد لضمان سرية وسلامة نظم المعلومات وهي تحتوى علي عدد (5) أسئلة (للحكم على فاعلية هذه الآليات)، وتبين من خلال الملاحظة بأن هناك اتفاق في نتائج المتحصل عليها عن طريق الاستبيان لكل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة باستثناء السؤال رقم (4) فقد كان هناك اختلاف بسيط نسبياً لا يؤثر في الحكم على فعاليه تلك الآليات، وتبين أن المصارف المشاركة في الدراسة بها نظام رقابة لا يمكن من خلاله تحسين أمن خدمات التعهيد ورقابة أنشطتها لضمان سرية وسلامة المنظومة الموحدة، وهذا يدل علي عدم فعالية آليات الرقابة في تحسين أمن خدمات التعهيد في المصارف المشاركة في الدراسة.

ر- **ملخص نتائج الملاحظة حول فعالية الرقابة للمنظومة المصرفية الموحدة في ليبيا:** يوضح الجدول رقم (11) ملخص نتائج الملاحظة حول آليات الرقابة بالمنظومة المصرفية الموحدة بالمصارف في ليبيا، ويبين الجدول(11)، أنه باستثناء فاعلية الآليات رقمي (3) و(4) فانه السبع الآليات الأخرى ثبت عدم فاعليتها، وبذلك فأن نتائج الملاحظة تدل على عدم فاعلية آليات الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة بالمصارف الليبية المشاركة بالدراسة، وهذه النتيجة معاكسة تماماً للنتيجة التي تم توصل إليها عن طريق الاستبيان.

جدول 11 ملخص نتائج الملاحظة

م	آليات الرقابة للمنظومة المصرفية الموحدة	التعليق
1	آليات رقابة خفض الخطأ والغش.	ليست فعالة
2	آليات رقابة خفض الوصول المادي.	ليست فعالة
3	آليات رقابة خفض الوصول المنطقي.	فعالة
4	آليات الرقابة أمن البيانات.	فعالة
5	آليات رقابة معايير التوثيق.	ليست فعالة
6	آليات خطة التغلب علي آثار الكارثة	ليست فعالة
7	آليات رقابة الاختراقات الأمنية في عمليات التجارة الالكترونية والاتصالات والانترنت.	ليست فعالة
8	آليات رقابة أمن النتائج.	ليست فعالة
9	آليات رقابة أمن خدمات التعهيد.	ليست فعالة

9. الخـلاصــة

الجدول رقم (12) يلخص النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق الاستبيان والملاحظة وتبين من خلال ما يظهره الجدول (12) أن هناك اتفاق في النتائج المتحصل عليها من الاستبيان لكل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة والملاحظة وذلك فيما يخص ثبوت فاعلية عدد آليتان للرقابة هما تحديداً الآليات المرتبطتان بالفرضيات الفرعية الثالثة والرابعة والمتعلقتان بخفض الوصول المنطقي وامن البيانات على التوالي، بالإضافة. بالإضافة إلى الاتفاق فيما يخص ثبوت عدم فاعلية عدد آليتان للرقابة هي تحديداً الآليتان المرتبطتان بالفرضيتين الخامسة والتاسعة والمتعلقتان برقابة معايير التوثيق ورقابة امن خدمات التعهيد على التوالي.

وفيما عدا هذا الاتفاق في النتائج المتحصل عليها من الاستبيان والملاحظة في الأربع فرضيات المذكورة أوضحت نتائج الملاحظة المرتبطة بالخمس فرضيات الأخرى عدم فاعليتها في حين أظهرت نتائج الاستبيان لكل من المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة فاعليتها، وبذلك فأنه وفقاً لنتائج الاستبيان فأن الرقابة بالمنظومة المصرفية الموحدة في ليبيا فعالة، بينما وفقاً للنتائج المتحصل عليها من الملاحظة فأن الرقابة بالمنظومة المصرفية الموحدة في ليبيا غير فعالة.

وكون النتائج المتحصل عليها عن طريق الملاحظة هي أكثر موضوعية عن مقابلتها بالاستبيان،

وان الحقائق المرتبطة بأسئلة الفرضيات تم مشاهدتها كما هي على ارض الواقع وكون جميع هذه الأسئلة مرتبطة بحقائق لها وجود مادي وليست وجهات نظر أو أفكار.

يشير ذلك إلى أن الإجابات التي تم الحصول عليها جانبت الحقائق الموجودة فعلياً وقد يكون من أسباب ذلك أنهم أجابوا وفقاً لما يجب أن يكون وليس ما هو موجود فعلياً حرصاً منهم على سمعه وكفاءة مصارفهم، بالإضافة إلى اعتقادهم بأن مثل هذه المعلومات لها حساسية وسرية خاصة قد تؤثر في أعمالهم، فضلاً عن أن إحتمال الحصول على إجابات مضللة هي من أهم عيوب الاستبيان.

وفي ضوء ما سبق فأن هذه الدراسة أظهرت عدم موضوعية النتائج المتحصل عليها عن طريق الاستبيان من المصارف الليبية، ووفرت دليل علمي على ضعف وعدم فاعلية الرقابة بالمنظومة المصرفية الموحدة في المصارف الليبية.

جدول 12 ملخص نتائج استمارة الاستبيان عند مستوى معنوية (0.05) مقارنة مع نتائج الملاحظة عند مستوى (0.7).

آليات الرقابة للمنظومة المصرفية الموحدة	استمارة الاستبيان		الملاحظة
	المراجعين الداخليين	مشرفي المنظومة	
آليات رقابة خفض الخطأ والغش.	فعالة	فعالة	ليست فعالة
آليات رقابة خفض الوصول المادي.	فعالة	فعالة	ليست فعالة
آليات رقابة خفض الوصول المنطقي.	فعالة	فعالة	فعالة
آليات الرقابة أمن البيانات.	فعالة	فعالة	فعالة
آليات رقابة معايير التوثيق.	ليست فعالة	ليست فعالة	ليست فعالة
آليات خطة التغلب علي آثار الكارثة	فعالة	فعالة	ليست فعالة
آليات رقابة الاختراقات الأمنية في عمليات التجارة الالكترونية والاتصالات والانترنت.	فعالة	فعالة	ليست فعالة
آليات رقابة أمن النتائج.	فعالة	فعالة	ليست فعالة
آليات رقابة أمن خدمات التعهيد.	ليست فعالة	ليست فعالة	ليست فعالة

10. توصيـات الدراســة

في ضوء أهدافها وبناءً علي النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بالتالي:

1. أن تقوم المصارف بتخصيص اهتمام كبير بموضوع الرقابة في المنظومة المصرفية الموحدة وتلافي نقاط الضعف فيها.

2. توعية المراجعين الداخليين ومشرفي المنظومة المصرفية الموحدة العاملين في المصارف الليبية بالدور المنتظر منهم في تقييم نظم الرقابة للمنظومة المصرفية الموحدة، وتحديد الإخطار التي تهددها.

والمشاركة في اختيار الضوابط الرقابية الملائمة لمواجهة هذه الإخطار، والمشاركة في إعداد برامج لتوعية إدارات المصارف الليبية والعاملين بها بأهمية أمن المعلومات المحاسبية.

3. ضرورة اهتمام مصرف ليبيا المركزي والجامعات والمراكز البحثية المختصة في ليبيا بصقل القدرات العلمية للمحاسبين والمراجعين وأخصائيين تقنية المعلومات في مجال الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

4. توفير برامج تدريب مهني متخصص للمراجعين الداخليين وأخصائي تقنية المعلومات في مجال رقابة المعلومات المحاسبية الالكترونية، بهدف إعداد كوادر قادرين علي القيام بالدور المطلوب منهم في مجال رقابة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

5. يجب توجيه مزيد من البحث الأكاديمي نحو البحوث التي تعالج الموضوعات الحديثة في مجال الرقابة في نظم المعلومات المحاسبية وأثرها علي الإحكام المهنية عند تقييم نظام الرقابة الداخلية.

6. تبني كليات الاقتصاد بمختلف الجامعات الليبية وخاصة أقسام المحاسبة بالتعاون مع مصرف ليبيا المركزي بإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية التي تناقش التهديدات الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وسبل واستراتيجيات التعامل معها وإدارتها.

7. تجنب تجميع البيانات عن طريق الاستبيان في الدراسات المرتبطة بالمصارف الليبية بشكل خاص وفي البيئة الليبية بشكل عام، وذلك قدر الإمكان طالما توافرت وسائل تجميع بيانات أخرى أفضل من الاستبيان أو استخدام وسيلة أخرى إلي جانب الاستبيان.

8. أجراء المزيد من البحوث في هذا المجال باستخدام منهجيات أخرى قد تساهم في زيادة المعرفة حول موضوع الدراسة.

11. المراجـــع

الجبالى، م. 2002. الاتجاهات الحديثة فئ ظل المتغيرات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية: مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الأول كلية التجارة جامعة عين شمس.

الحكيم، س. 2010. امكانية الرقابة علي نظم المعلومات المحاسبية ذات الطابع الاقتصادي: مجلة جامعة دمشق الاقتصادية، المجلد 26، العدد الاول.

السقا، أ. 1997. المراجعة الداخلية – الجوانب المالية والتشغيلية: الجمعية السعودية للمحاسبين، السعودية.

الالوسي، ح. 1984. المعايير الدولية للمراجعة أهميتها: وكيفية التعامل معها عربياً: مجلة أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، العدد السابع، الصفحات 244- 267.

الدرسي، م. 2008. مدى إدراك إدارات المصارف التجارية الليبية لمخاطر التشغيل المصرفي: رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا بنغازي.

الشريف، إ. 2006. متطلبات تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا، المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة: غرفة التجارة والصناعة، الصفحات 6 – 8، طرابلس – ليبيا.

الشريف، إ. 2012. نظام هارفارد للمراجع، حلقة نقاش، أكاديمية الدراسات العليا بنغازي.

الشريف، ح. 2006. مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية: رسالة ماجستير كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة.

الفرطاس، أ. 2002. مدى توفير إجراءات الرقابة الداخلية الحاسبية في الأنظمة الإلية المستخدمة في فروع المصارف التجارية الليبية العامة بمدينة بنغازي: رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا بنغازي – ليبيا.

الفيتوري، غ. 2007. مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة علي أساس النشاط في المصارف التجارية الليبية: رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا.

بلقاسم، م. 2006. أثر تكنولوجيا المعلومات علي أداء المراجع: المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة- غرفة التجارة والصناعة، طرابلس- ليبيا.

بوحوش، ع. 1995. مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

جل، أ. 2010. مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة: رسالة ماجستير كلية الإعمال جامعة الشرق الأوسط.

حمادة، ر. 2010. أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، دمشق – سوريا.

حمني، ح. 2006. آليات رقابة البنك المركزي علي البنوك التجارية وفعاليتها: رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية قسنطينة – الجزائر.

حسين، أ. 2005. نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية – مصر.

رسلان، م . الشيشني، ح. 2005. مبادئ المراجعة مدخل معاصر: كلية التجارة جامعة طنطا – مصر.

صندوق النقد الدولي. 1994. متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف: الاجتماع الرابع، الصفحات 8-10، /www.amf.org [2015/12/07].

راضى، م . السقا، أ. 2005. الاتجاهات الحديثة في المراجعة المالية: كلية التجارة، جامعة طنطا – مصر.

طلبه، م. 2004. الحاسب ونظم المعلومات الإدارية: مجموعة كتب الدلتا، صمر.

عبد المجيد، م. 1999. مسؤولية مراقب الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش فى ظل النظم الالكتروني.

قطناني، خ. 2007. البيئة المصرفية وأثرها علي كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية دراسة تحليلية علي المصارف التجارية في الأردن: مجلة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد العاشر، العدد الأول، الاردن.

لمين، ع. 2008. مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية: رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر – الجزائر.

مبارك، ب. وبوشوشة، هـ. 2009. دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية: المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء – الأردن.

محمود، أ. 2006. مراجعة الحسابات في ظل بيئة التجارة الالكترونية والتقرير المالي الالكتروني: مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية العدد الخامس جامعة طرابلس – ليبيا.

مؤمن، س. 2007. الإحصاء ألاستنتاجي: الطبعة الثانية، دار الكتب الوطنية بنغازي ليبيا.

ميلاد الساحلي، أ. 2010. رئيس اللجنة التسييرية المؤقتة لمصرف شمال إفريقيا، في زيارة لمدينة بنغازى، 5 مارس مقابلة.

Crott, M., 1998. The Fondations of Social Research, London, Sage.

Grotty, J. and Johnson, P. 1997. Research Methods for Managers, London, Paul Chapman.

Hennessry . Johan I., 1991. Recording of Lease Obligation and Related Property Rights, the Journal of Accountancy

Hopper, T. and Powell, A. 1985. Making Sense of Research into the Organizational and Social Aspects of Management Accounting: A review of Underlying Assumptions, Journal of Management Studies, 22 (5), PP. 429-56.

Hussey, J. Hssey, R. 1997. Business Research, UK, Antony Rowe.

Fredrik. B. 2001. Implementing Information Security Management Systems, An Empirical Study of Critical Success Factors.

ISO/IEC, 27002. 2005. Information Technology Security Techniques, Code of Practice for Information Security Management, www.iso27001security.com access time [15/05/2012].

ISO/IEC, 27000. 2009. Information Technology, Security Techniques, Information Security Management Systems, Overview and Vocabulary, First Edition, Reference number ISO/IEC2700:2009(E), www.iso.com access time [15/05/2012].

Jacobs, J. Weiner, S. 1997. The CPA, s Role in Disaster Recovery Planning, The CPA Journal, www.nysscpa.org access time [17/08/2012].

Ko, S. Geuk, L. Yun, J. 2005. Development of an Intelligent Security Evaluation Indices System for an Enterprise Organization, Computer Science, LNAI.3682, PP.1029-1035, www.springerlink.com access time [08/08/2012].

United States General Accounting Office, (GAO). 2003. Information Security Computer Control over Key Treasury Internet Payment System, www.gao.gov access time [22/07/2012].

Wakefiled, R. 2000. IT Security Issues, the CPA Journal, www.nysscpa.org access time [04/07/2012].

Wayne, A. 2002. Barnett's Independent Bank and Trust Blue Water, Texas Information Security Policy.

Luehlfing, S. 2000. Defending the Security of the Accounting System, The CPA Journal, www.nysscpa.org access time [12/05/2012].

Chapin, A. Steven, A. 2005. How Can Security Be Measured? Information Systems Control Journal, www.isaca.com access time [25/07/2012].

Cerullo, M. 2005. Threat Assessment and Security Measures Justification for Advanced IT Networks, www.isaca.com access time [22/07/2013].

National Institute of Stander and Technology. 2008. Guide for Assessing the Security Controls in Federal Information Systems, U.S. Department of Commerce Special Publication, Washington DC: Government Printing Office.